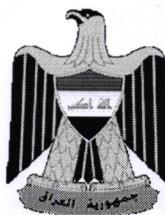


كومنارى عيراق  
دادگای بالاى ئىتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ١٩٧ / اتحادية ٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبد وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد غالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي ومنذر إبراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: النائب عدي عواد كاظم -وكيله المحامي إياد عبد القادر محمد الجابري.  
المدعي عليه: رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم  
والموظف الحقوقى سامان محسن إبراهيم.

الادعاء :

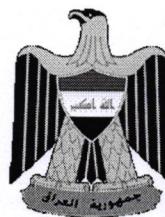
ادعى المدعي بوساطة وكيله أن المدعي عليه أقر المادة (١٢/ثانياً/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ للسنوات المالية (٢٠٢٤، ٢٠٢٥) التي أشارت إلى أن (تتولى وزارة المالية الاتحادية تعويض حكومة إقليم كردستان عن كلف الإنتاج ونقل كميات النفط المنتجة في الإقليم المستلمة من وزارة النفط الاتحادية وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند على أن تتحسب كلف الإنتاج والنقل بما يساوي معدل كلفة إنتاج ونقل برميل النفط في وزارة النفط الاتحادية مضروباً بعدد البراميل المستلمة وفقاً لأحكام هذا البند) لمخالفتها دستور جمهورية العراق في المادتين (١١١- النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات) و(١١٢- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات) المنتجة...). لذا بادر للطعن بالمادة المذكورة أمام هذه المحكمة طالباً الحكم بعدم دستوريتها وإبطالها. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٩٧ / اتحادية ٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعي عليه بغيرضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٨/٢٠ وطلب رد الدعوى لعدم توفر المصلحة للمدعي وذلك استناداً للمادة (٢٠/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٣. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعداً لنظر الدعوى من دون معرفة وفقاً للمادة (٢١/ثالثاً) منه وفي اليوم المحدد تشكلت المحكمة وببشر بنظر الدعوى ودققت ما جاء في عريضة الدعوى من طلبات وأسانيد وما جاء في لائحة وكيلي المدعي عليه من دفع، وحيث أكملت المحكمة تدقيقاتها أفهم ختام المحضر وأصدرت قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من لدن المحكمة الاتحادية العليا اتضح أن المدعي النائب عدي عواد كاظم أقام الدعوى ضد المدعي عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته للطعن بدسورية المادة (١٢/ثانياً/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ للسنوات المالية (٢٠٢٤، ٢٠٢٥) التي أشارت إلى أن (تتولى وزارة المالية الاتحادية تعويض حكومة إقليم كردستان عن كلف الإنتاج ونقل كميات النفط المنتجة

الرئيس  
جاسم محمد عواد

كومنارى عيراق  
دادگاى بالاى ئىتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩٧ / اتحادية ٢٠٢٣

في الإقليم المستلمة من وزارة النفط الاتحادية وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند على أن تتحسب كلف الإنتاج والنقل بما يساوي معدل كلفة إنتاج ونقل برميل النفط في وزارة النفط الاتحادية مضروباً بعد البراميل المستلمة وفقاً لأحكام هذا البند) على أساس مخالفتها دستور جمهورية العراق في المادتين (١١١ و ١١٢) منه، وفقاً للتفصيل المشار إليه في عريضة الدعوى، وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن دعوى المدعي وجبة الرد شكلاً استناداً إلى أحكام المادة (٢٢) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٦٧٩) في ٢٠٢٢/٦/١٣ التي نصت على انه ((يقدم الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية أو أي نص فيه، من قبل السلطات والجهات المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا النظام، خلال مدة لا تزيد على (٣٠) ثلاثة يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وتطبق عليه الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذا النظام، وعلى المحكمة البت في الطعن خلال مدة لا تزيد على ثلاثة يوماً من تاريخ تسجيله إلا إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك)), وبدلالة المادة (١٩) منه التي نصت على انه ((لأي من السلطات الاتحادية الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة ورئيسة وزراء الإقليم والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين الطلب من (المحكمة الاتحادية العليا) البت بدستورية نص قانوني أو نظام، ...))، ذلك أن المدعي ليس من الأشخاص المذكورين في المادة (١٩) الذين يحق لهم الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية أو أي نص فيه، ولا يمثل أي منها، الأمر الذي يقتضي رد دعوى المدعي شكلاً ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم: برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم والمصاريف وأتعاب محامية وكيلي المدعي عليه إضافة لوظيفته مبلغًا قدره مائة ألف دينار توزع وفقاً للقانون، وصدر الحكم بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادتين (٤ و ٥/ثانية) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، وأفهم علناً في ٤٤٥/٤ صفر ١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٣/٨/٢١ ميلادية.

القاضي  
جاسم محمد عبود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا